

اقتصاد

الإشاعات تتجدد حول المصارف السورية

مديرو مصارف لـ«الوطن»: تسهيل الإجراءات ونعمل وفق أنظمة عالمية معروفة

تصريح شفهي عن مصدر المبلغ فوق ٥ ملايين ليرة للمرة الأولى وكتابي لفوق ١٥ مليون



تعقيد التعامل المصرفية كشرط إعادة تفعيل الحساب الذي يتضمن سجل تجاري أو صناعي لأصحاب الحساب، سند إقامة، أوراق نظامية تثبت مصدر الأموال من أين لك هذا، وغير ذلك عليك أن تنسى حسابك المصرفي.

نفي

تحدثت «الوطن» مع أكثر من رئيس تنفيذي ومدير عام في المصارف العامة والإشاعة، ومنها مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي، مؤكداً وجود تسهيلات في كافة الإجراءات تنفيذياً لتوصيات الحكومة وتوجيهات مصرف سورية المركزي، منوهاً بأن إجراءات فتح الحساب العادي أمر بسيط جداً، ولا يطلب أي من الأوراق المذكورة،

تصريح خطي بمصدر الأموال، وهذه الإجراءات معمول فيها في كافة دول العالم لمكافحة غسل الأموال. أما فيما يخص الحسابات الجارية فأوضح العلي أن الحساب الجاري يعتبر مجمداً بعد عام على عدم تحريكه، وبعد عامين لحساب التوفير، وعندما يطلب المصرف حضور صاحب الحساب أو من يفوضه لإعادة تحريك الحساب،

المحرر الاقتصادي

من غير الوارد بعد ٧ سنوات حرب أن نتحدث عن نوايا العديد من صفحات «فيسبوك» التي تعمل في مجال أسعار الصرف وأخبار الاقتصاد، وامتثالها ترويج الإشاعات التي يستفيد منها الكثير من التجار مقابل ضرب استقرار سعر الصرف، إلا أن الوضع هذه المرة يختلف، الإعلام هو أسهل وسيلة لتحقيق هذا، عن علم أو غير علم بأن إحدى أزمات السيولة حدثت في نفس يوم نشر خبر صحفي عن سحب المودعين للسيولة من أحد المصارف في أوروبا.

ما حدث، لجوء صفحات فيسبوك إلى إجراء أسطر من مقال صحفي، لتنتج سبغها الصفي تحت عنوان «تجميد أرصدة كافة المواطنين في كافة البنوك السورية». المصارف السورية للمواطن العنقر: من أين لك هذا، بمعنى قيام المصارف بحجز حسابات السوريين وعدم تحريكها حتى يجادر أصحاب الحسابات إلى كشف مصادر أموالهم، وتداول صفحات عبر الفيسبوك حول

وهذا يضمن حق العميل أولاً، وهو إجراء طبيعي ومعمول فيه في كل دول العالم، إذ إن المصارف في سورية تعمل وفق أنظمة عالية معروفة لضمان حقوق العملاء والبنك.

رأى المصرفي علي محمود محمد في تصريح لـ«الوطن» أن ما أثير عبر وسائل الإعلام من أخبار عن محاولة للتشويش على عمل القطاع المصرفي السوري، مؤكداً أن توجيهات المصرف

ويعمل فيها العميل إن كان يعمل لدى جهة ما.

ويبين أن تلك المتطلبات فرضت لحماية أموال المودعين والعملاء من أية احتمالات غش أو سرقة أو اتحال شخصية وليس زيادة في تعقيد العمل المصرفي بناتاً، فالقرار رقم ٤١٨ لعام ٢٠١٦ كان واضحاً لجهة الفترة التي يعتبر فيها الحساب جامداً، وكذلك كان واضحاً لجهة ضرورة قيام العميل

على ٢٨٥ ألف مشترك، مشيراً إلى أن السعة الكلية تزيد على ٣٥٩ ألف خط.

ولفت إلى أنه تم تركيب ١٥٣١١ بوابات ADSL، ليصبح عد المشتركين ١٢٤٨٩٧ بوابة حالياً، مبيناً السعة الكلية لبوابات الأنترنيت في طرطوس ١٥٨٤٤٩ بوابة، وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري.

وأشار محمود إلى أنه تم تفعيل خدمة مشاهدة قنوات البث التلفزيوني «IPTV» عبر الاتصال المنفصل عن خدمة الأنترنيت، شريطة توافر بوابة الأنترنيت لدى المشترك، موضحاً أنها متوافرة حالياً في أربعة مراكز هاتفية في المحافظة (طرطوس الأول وطرطوس الثاني وصافيتا وبانياس)، لافتاً إلى أن عدد المشتركين في الخدمة حالياً ١٥٨ مشتركاً.

وقال مدير اتصالات طرطوس: «تمت المباشرة بتنفيذ مشروع مد الكابل الضوئي من مركز دوير رسلان إلى المعمورة حيث وصلت نسبة التنفيذ إلى ٩٠ بالمائة»، مبيناً أنه تم الانتهاء من مشروع الكابل الضوئي من مركز سبة إلى وحدة بجنة الضوئية.

وأشار محمود إلى بعض الصعوبات التي تعوق عمل الشركة منها انقطاع التيار الكهربائي بشكل يومي بين تقنين وأعطال خارجية ما يسبب خروج وحدات النفاذ الضوئي عن الخدمة، إضافة إلى تأمين التغذية الكهربائية للتجهيزات ضمن المراكز خلال انقطاع التيار الكهربائي عبر مجموعات توليد موجودة في المراكز الهاتفية وعددها ٩٩ مجموعة.

«الاتصالات» تنوي تغيير ٦ مديريين لفروعها في المحافظات

قصي المحمد

علمت «الوطن» بأن مجلس إدارة الشركة السورية للاتصالات ينوي إجراء تغييرات لبعض المديرين لفروعها في المحافظات، وقد يصل الرقم إلى ستة مديريين.

وقال مصدر مسؤول في الشركة السورية للاتصالات لـ«الوطن»: «تحدثت وزير الاتصالات والثقافة على الظفير خلال الفترة القادمة عن إجراء تغييرات لستة مديريين في فروع الشركة السورية للاتصالات بالمحافظات». مبيناً أن ذلك الحديث جاء خلال اجتماعه الأخير مع العنقرين بالشركة منذ أربعة أيام في إدارة الشركة.

وأكد المصدر أن المديرين الستة لم يتم ذكرهم حرفياً بالاسم، متوقعاً أن تكون التغييرات في فروع الشركة بالمنطقتين الجنوبية والشرقية.

وقال المصدر: «خلال الاجتماع أكد وزير الاتصالات ضرورة الاستمرار بالعمل لأن العمل في السوزرة لا يتوقف على شخص معين.. وقد شدد الوزير خلال حديثه -كما أفاد المصدر- ضرورة التعامل بصديق كموظفين مع المواطنين والعمل على الإسراع في إنجاز معاملاتهم، إضافة إلى ضرورة مكافحة الفساد.

وفي سياق آخر، كشف مدير اتصالات طرطوس مازن محمود لـ«الوطن»، عن العدد الإجمالي للخطوط الهاتفية التي تم تركيبها في المحافظة والبالغ ٥١٢٤ خطاً، ليزيد عدد المشتركين في طرطوس خلال النصف الأول من العام الحالي

شخصياً أو وكيله القانوني بتنشيط حسابه مع توقيعه على إقرار بصحة الرصيد بتاريخ التنشيط مع نموذج خاص بذلك، وزيادة في الأمان المصرفي فقد فرض القرار على المصارف أن تحجب ملفات الحسابات الجامدة عن الحسابات النشطة بغية عدم إطلاع أي شخص عليها، وفي هذا الإطار فإنه لا يصف الحساب بأنه جامد إذا كان لأصاحب الحساب حساب آخر (مدينة أو داتنا) نشط.

أما لجهة ضرورة التصريح عن مصدر الأموال فإنه وحسب الممارسات المصرفية العالمية المثلى فالمصارف من واجبها أن تمارس رقابة مستمرة فيما يتعلق بعلاقة العمل مع العميل والتأكد من أنه هذه العمليات تتوافق مع ما يعرفه المصرف عن العميل، لذا كان القرار رقم ١٧ لعام ٢٠١٦ والذي حدد ضرورة الاستعلام من العميل عن مصدر الأموال أو وجهتها وذلك حين تكون العملية عملية تقنية أو عدة عمليات تقنية مرتبطة فيما بينها، تبلغ أو تتجاوز قيمتها ١٥ مليون ليرة سورية أو ما يعادلها، وكل العمليات التي تبلغ ٥ ملايين وما دون فهي في إطار إجراءات العناية والتعرف على العميل فقط، وللمرة الأولى، ويكون السؤال شفهي للعميل.

٥ شركات تأمين خاصة غيرت مديريها العاميين خلال شهر واحد.. والعش لـ«الوطن»: بناء على رغبة المساهمين

عبد الهادي شباط

يبدو أن رياح التغيير هبت على إدارات شركات التأمين الخاصة بعد حالة السكون السائدة في هذه الشركات خلال الفترة الماضية، فقد سجل شهر تموز الماضي حركة تغيير طالت خمسة مديريين عاميين في هذه الشركات هي (الاتحاد التعاوني، التأمين العربية، الوطنية، الثقة، المتحدة). تعليقا على الموضوع أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العنقر لـ«الوطن» أن حالة التغيير في إدارات شركات التأمين الخاصة مؤشر على زيادة فاعلية مجالس الإدارة في هذه الشركات، حيث بادرت المجالس لمثل هذه القرارات بناء على رغبة المساهمين وزيادة وعيهم بضرورة تطوير نشاطات الشركات فيها وزيادة حجم العائدات، وخاصة أن المرحلة المقبلة تتجه نحو توسع في المنتجات التأمينية تلبية لمتطلبات السوق المحلية التي تشهد حالة تعاف اقتصادي وتنمو إضافة إلى مشروعات إعادة الأعمار.

كما بين أن تفعيل مجالس الإدارة توجه حكومي تسعى الحكومة من خلاله لخلق المزيد من الصلاحيات لمجالس الإدارة وزيادة دورها في قرارات المؤسسات والشركات.

كما تعهد العنقر عن توجه من رئاسة مجلس الوزراء بتعليق عقد مجالس الإدارات خارج



على تفعيل عدة لجان منها معني بالخطر ولجان معنية بالتحقيق ومنها معني بالاستثمار، حيث وجهت الهيئة لجنة اجتهاد خلال الأيام القادمة لشركات التأمين التابعة لجهات الشركات ونشاطها ومدى فاعليتها في تنمية الاقتصاد الوطني ودراسة الجدوى الاقتصادية للشركة الاستثمارية المرزم تأسيسها من شركات التأمين في القطاع الخاص، وسيعقد اجتماع لأعضاء المؤسسين لهذه الشركة، حيث تستحوذ شركات التأمين

البلد وبحضور رؤساء مجالس الإدارة لاجتماعات مجالس إدارتهم وخاصة بالنسبة للشركات التي تعقد اجتماعاتها بالقوى، وهي ثلاث شركات كانت تجري اجتماعات مجالس إدارتها بحضور مفوض عن رئيس مجلس الإدارة، وأنه في حال عدم الالتزام بالتوجه الحكومي بحضور رئيس مجلس الإدارة لاجتماعات مجالس إدارتهم سيتم اتخاذ إجراءات تسفر عن تغيير رئيس مجلس الإدارة.

على حصة ٥١٪ من رأسمال الشركة وسيتم طرح نسبة ٤٩٪ للاكتتاب العام، على حين لم تسهم المؤسسة السورية للتأمين في هذه الشركة تجنياً للحداد وعدم التدخل في قراراتها وفتح المجال للقطاع الخاص لزيادة فعاليته ومشاركته في العمل.

وكانت عدة اجتماعات دارت بين هيئة الإشراف على التأمين ووزارة الصحة للنظر في ملف التأمين الصحي والعمل على تحديثه وزيادة فعاليته والتوسع به وضمان وصوله لمستحقيه عبر العمل على تحديث العديد من المعايير والأسس التي تقوم عليها آليات تنفيذ الضمان الصحي، ما يحد من ظاهرة سوء الاستخدام بالدرجة الأولى وحالات التلاعب الأخرى التي تترافق الضمان الصحي.

وكشف العنقر لـ«الوطن» عن إحداث نظام داخلي للتأمين الصحي تم تداوله في الاجتماعات مع وزارة الصحة اشتمل على العديد من النقاط الأساسية أهمها إيجاد مجلس أعلى للتأمين الصحي وتأسيس شركة تأمين صحي متخصصة وتعديل هيكل بوليصة التأمين الحالية، إضافة إلى دمج التأمين في القطاع الإداري والاقتصادي ومنحها تعديلات أفضل من المعمول بها حالياً، ما يحقق المزيد من العدالة بين المؤمن لهم وخاصة أن العاملين في القطاع الإداري والاقتصادي جميعهم من العاملين في الجهات العامة.

«مجلس لشيوخ الكار» في صك تشريعي قيد النقاش

هناك غائم

العمل بكوادر حرفية جديدة مؤهلة لنقل الموروث التراثي السوري إلى الأجيال القادمة، والحفاظ على شيوخ الكار من الحرفيين للحرف التراثية وتأمين المستلزمات لعملهم وتذليل الصعوبات التي تعترضهم وربط الإبداع الحرفي بالاستثمار بما يعزز التنمية المستدامة وتطوير التنظيم الحرفي.

وتسيير أحداث هذا المكتب كمكتنظمة حرفية خيرية ومرخصة أصولا ومعترف بها دولياً تعتمد على قواعد أساسية عملية واقتصادية مدرسية في حماية المنتج الحرفي السوري ذي الطابع التراثي وتصنيفه وتقدير عمره الزمني وقيمه الاقتصادية، وتشجيع الحرفيين والمهنيين والقائمين على الاستثمار في العمل بحرفهم ومساعدتهم في الحفاظ على القيمة التراثية لمنتجاتهم والعمل على تسويقها وترويجها محلياً وعالمياً بعد توثيقها.

إضافة إلى تأسيس حاضنات ومراكز تأهيل وتدريب لإعداد جيل جديد من الشباب بخلاف شيوخ الكار في هذا النوع من الصناعة الحرفية من خلال الاستعانة بخبرة كبار الحرفيين لحماية الحرف التراثية السورية من الاندثار وتأمين فرص عمل جديدة للشباب، وإعادة إحياء هذه الحرف التي شارفت على الزوال والسفوق، وعرض وتسويق الخبراء، ورفد الخزينة العامة بمرود مالي بالقطع الأجنبي ومشاركة المنتجات الحرفية التراثية بعد توثيقها من المكتب الوطني للتراث في المزارات والمعروض الخارجية وفق القوانين المعمول بها في سورية.

ناقشت لجنة التنمية البشرية في رئاسة مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث المكتب الوطني للتراث الحرفي، وأوصت بإعادته إلى وزارة الصناعة لصياغته بالتنسيق مع كل من وزارات السياحة والثقافة والتنمية الإدارية والاتحاد العام للحرفيين من جهة وتوضيح البنى التنظيمية والآليات التنفيذية لمشروع المكتب الوطني للتراث الحرفي تمهيداً لعرضه على لجنة التنمية البشرية.

وبعض مشروع الصك التشريعي على إحداث المكتب الوطني للتراث الحرفي ومقره مدينة دمشق ويرتبط بالاتحاد العام للحرفيين وتشرف عليه وزارة الصناعة، ويرتبط بالمكتب الحديث مجلس يسمى «مجلس شيوخ الكار» يضم في عضويته الحرفيين المتميزين في الأعمال الحرفية التراثية السورية الأصيلة.

ويتولى المكتب توثيق الأعمال والصناعات الحرفية التراثية بغية الحفاظ على هويتها الوطنية والتاريخية وضمان الحقوق القانونية لصانعيها، والتدريب على الصناعات التراثية وتطويرها ونشر ثقافتها من خلال إقامة حاضنات ومراكز تدريب حرفية وإحياء الزائل منها بما يساهم في حماية الهوية الوطنية للتراث السوري والحفاظ عليها من الزوال والسرقة، وعرض وتسويق الأعمال والصناعات الحرفية التراثية من خلال إقامة المعارض الداخلية والخارجية والمشاركة فيها ورفد سوق

«الإسكان» تسمح بنقل الاكتاب في «الادخار السكني» في مناطق بحمص

صالح حميدوي

سمحت المؤسسة العامة للإسكان للمكثتين على مشروع الادخار السكني في منطقتي الوعر وتلك المشاريع السكنية تسديد التزامات المالية لغاية ٢٠١٨/٣١ من الراغبين في التخصيص بهذه المساكن عبر فرع المؤسسة العامة للإسكان للمنطقة الوسطى بعد الاطلاع على واقع المساكن والجدول المتضمنة أرقام العمارات والمساكن المستهدفة بالتخصيص ومساحتها قبل تقديم طلبات نقل الاكتاب على الفئة نفسها والرقم المصرفي والأفضلية وتخصيصهم بهذه المساكن وفق الفئات والمساحات المتوافرة وأعطت المؤسسة مهلة شهر بدءاً من اليوم.

وبحسب كتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد طلبت المؤسسة من المكثتين المستفيدين من تلك المشاريع السكنية تسديد التزامات المالية لغاية ٢٠١٨/٣١ من الراغبين في التخصيص بهذه المساكن عبر فرع المؤسسة العامة للإسكان للمنطقة الوسطى بعد الاطلاع على واقع المساكن والجدول المتضمنة أرقام العمارات والمساكن المستهدفة بالتخصيص ومساحتها قبل تقديم طلبات نقل الاكتاب على الفئة نفسها والرقم المصرفي والأفضلية وتخصيصهم بهذه المساكن وفق الفئات والمساحات المتوافرة وأعطت المؤسسة مهلة شهر بدءاً من اليوم.

تسديد الالتزامات المالية المترتبة عليهم، وبينت المؤسسة أنها ستقبل طلبات المكثتين على مشروع الادخار السكني أولاً ثم طلبات المكثتين على مشروع البرنامج الحكومي للإسكان.

على صعيد آخر تسعى المؤسسة العامة للإسكان لتنفيذ أعمال الموقع العام في مشروع السكن الشبابي على أوتستراد الثورة في محافظة اللاذقية بقيمة تقديرية أكثر من ٢ مليار ليرة، إضافة إلى تنفيذ أعمال الإسكان لسبع عمارات برجية وطابقية وتشمل على ٣٢٨ مسكناً منها برجية من النموذج ب - ١ من عشرة طوابق وتضم ١٦٠ مسكناً إضافة إلى ثلاث عمارات طابقية وتضم ١٦٨ مسكناً من مساحة ١٣٠ متراً مربعاً بقيمة تقديرية ١,٥ مليار ليرة.



متراً مربعاً للسكن وتضم ٣١٢ مسكناً وعمارة من النموذج أ من عشرة طوابق على مساحة ١٢٠ متراً مربعاً للشقة وتشمل ٤٠ مسكناً بقيمة تقديرية ١,٦ مليار ليرة.

على مستوى آخر تتابع المؤسسة العامة للإسكان من خلال لجنة فريق عمل إعادة هيكلة الإجراءات وتيسيرها تسهيل إجراءات الخدمات المقدمة للمواطنين وتخفيف معاناتهم في متابعة معاملاتهم وتحسين الخدمات التي تقدمها ورفع كفاءتها وزيادة شفافيته بعد دراسة الإجراءات الخاصة بالمعاملات والخدمات التي تقدمها المؤسسة للمواطنين.

وكانت المؤسسة اعتمدت مجموعة من الأسس والمعايير التي تراعى حصول المواطن على أفضل الخدمات وأسرعها مع محاولة تخفيف العبء على موظفي المؤسسة في عملية الانتقال من النماذج الحالية إلى النماذج الجديدة بحسب الإجراءات الإدارية.